جلسة حوارية عن بُعد تناقش حدود العلاقة بين علم "الاقتصاد" وعلم "الفقه"

كتب - د. أسامة العاني:

من نعم الله علينا أن يلهمنا في أيام الابتلاء، الاستئناس بالأخيار من أهل العلم، وقد قامت العديد من الجهات والجامعات والمنظمات غير الحكومية بعقد العديد من اللقاءات عن بعد بغية الارتقاء بالفرد وبالتخصص في آن واحد. ولم يكن تخصص الاقتصاد الاسلامي بعيداً عن ذلك، حيث عقدت العديد من الندوات والحلقات النقاشية والتدريبية في ذلك.

وقد ازدهرت نشاطات أدوات التواصل الاجتماعي، وهي عديدة ومتنوعة، منها على سبيل المثال لا الحصر «منصة الاقتصاد الاسلامي» التي ازداد تفاعلها خلال زمن جائحة كورونا، واستطاعت أن تحقق التواصل بين علماء المغرب والمشرق العربي في مجال الاقتصاد الإسلامي، وهي مبادرة مشتركة بين مجموعة من الخبراء والمفكرين والمهتمين بالاقتصاد والصيرفة الإسلامية، الهدف منها بلورة ومناقشة الأفكار والبحوث الأكاديمية والتطبيقية والقضايا المعاصرة في هذا المجال.

د. أسامة العاني

الاقتصادي والفقيه!!

وعلى هامش أحد الحوارات، التي عقدت عن بُعد يوم الجمعة الموافق ١٩ يونية ٢٠٢٠، أثار الدكتور إبراهيم أديب الجلبي، من كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل بالعراق، موضوعاً مايزال محط اهتمام الاقتصاديين والفقهاء العاملين في مجال الاقتصاد الإسلامي، ألا وهو «حدود الاقتصادي وحدود الفقيه»، وقال: علم الاقتصاد علم نشأ وتطور مع قيام الثورة الصناعية، ولازال يتطور مع تتابع الثورات الصناعية الحديثة، الأمر الذي ينجم عنه الكثير من المستجدات والتغيرات التي تحتم اتخاذ استنتاجات معينة. تنبع المشكلة عندما يصل الاقتصادي لنتائج قد تخالف بعض الآراء الفقهية، وبالتالي فإن السؤال هو: متى يبدأ الاقتصادي؟ هل يبدأ حيث ينتهي الفقيه، أم أن للاقتصادي مساحته التي يمكن من خلالها أن يقدم رؤيته ومنهجيته حول قضايا الاقتصاد الإسلامي، حتى وإن خالفت نتائجه الآراء الفقهية؟

وعقّب الدكتور أسامة العاني، الأستاذ بكلية الفارابي الجامعة ببغداد، على هذا السؤال بالقول: إنه يمثل موضوعاً في غاية الأهمية، مادام قد بات محل جدل ونقاش بين الفقهاء والاقتصاديين، وأضاف أن المشكلة ترجع بالأساس إلى تكوين طالب علم الاقتصاد الإسلامي، فمن خلال التجربة، غالباً ما تكون أقسام الاقتصاد والصيرفة الإسلامية خاضعة لتوجهات الكلية التي أنشئت فيها، فعلى سبيل المثال إذا ما كان القسم (الاقتصاد الإسلامي) مؤسساً ضمن كليات إدارات الأعمال، نحصل على خريج متمكن في العلوم الإدارية والاقتصادية، ضعيف فقهياً، والحال نفسه يكون عندما يؤسس ذات القسم في كليات الشريعة، فنحصل على خريج متمكن شرعياً، إلا أنه ضعيف اقتصادياً، واستثنى من ذلك

الكليات التي أسست منذ عقود أقسام للاقتصاد الإسلامي كما في جامعات المملكة العربية السعودية. وأضاف الدكتور العاني قائلاً: إنه يجب أن لا نغفل حق الكثيرين من علماء الأمة الذين يرجعون في خلفياتهم العلمية إلى الاقتصاد، إلا أنهم بارعين فقهياً، وكذلك هناك من الفقهاء من أجادوا الاقتصاد وأبدعوا فيه.

تجربة العراق

الأستاذ الدكتور أحمد سامي، أستاذ الاقتصاد الإسلامي بقسم العلوم المالية والمصرفية الإسلامية في الجامعة العراقية، تطرق إلى تجربة العراق الحديثة في تأسيس أول قسم للاقتصاد الإسلامي في الجامعة العراقية، مشيراً إلى أن هذا الهاجس كان موجوداً عند التأسيس، لذا فإن مفردات القسم تنوعت مابين علم الفقه الشرعي وعلم الاقتصاد الإسلامي، بحيث استحوذت مفردات القسم على ما يقارب الـ٦٠٪ لعلم الفقه، واستحوذ الاقتصاد على الباقي، كما ذكر أنه تم الزج بأساتذة متخصصين في القسم يتمثل اختصاصهم في علم الاقتصاد البحت. وعلى الرغم من أن القسم لم يخرّج سوى دورتين حتى الآن، إلا أن المصارف الإسلامية لاقت خريجي القسم بالقبول.

وحول علاقة علم الفقه بالاقتصاد الإسلامي، تناول الدكتور سالم رحومة الحوتي، أستاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة طرابلس في ليبيا، تناول المسألة من جانب الاقتصاد التطبيقي، الأمر الذي يقتضي تعريف المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية أو السلوك الاقتصادي، بأنه نشاط أو سلوك يمارسه الإنسان والمجتمعات لكسب المعاش، موضحاً بأن هذا النشاط ينقسم إلى الوظائف الاقتصادية التالية: الإنتاج، الاستهلاك، التوزيع، والتبادل.

وقال: إن أهم ما يميز النظام الاقتصادي أنه كائن حي يمشي على الأرض نحس به ويؤثر فينا، ولكننا لا نراه، ولكن نلمس آثاره كالبرد والحر والجوع والعطش وغيرها، وعلم الاقتصاد المعاصر يتمثل في النظرية العلمية الاقتصادية التي تكتشف وتحدد آلية عمل ونشاط الظواهر الاقتصادية والعوامل المحددة لها.

أما بخصوص علم الفقه، فهو يتناول آلية استنباط الأحكام من النصوص. ثم يدرج إلى السؤال: أين موقع علم الفقه من الاقتصاد الإسلامي؟

يجيب الدكتور سالم بأن حقيقة النظام الاقتصادي المتمثل في القواعد والضوابط الحاكمة لأداء النشاط الاقتصادي تجعل علم الفقه عموماً وفقه المعاملات خصوصاً يعمل كضابط ومحدد للسلوك ضمن هذه الضوابط والقواعد، لكنه لا يمثل السلوك وليس هو الضابط الوحيد، وذلك انطلاقاً من القاعدة الفقهية أن الأصل في المعاملات الإباحة، وهو ما يفتح المجال واسعاً للعرف ليعمل كضابط إنساني اجتماعي معترف به شرعاً، وهكذا كانت أحكام فقه المعاملات معللة بالعرف.

ويضيف قائلاً: نعم قد نجد في الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات نصوصاً فقهية قطعية الثبوت قطعية الدلالة، ومنها توزيع الإرث وتحديد الأموال الزكوية ونسبتها وشروطها، كما اختلف الفقهاء في علة الربا كونها قاصرة أم متعدية، وما نتج عن ذلك من إضافة الأقوات المدخرة الأساسية للأصناف الربوية كالأرز، واستبعاد الأصناف التي لم يثبت استخدامها ثمناً أي لم تثبت ثمنيتها ليلحق بعلة الثمنية، وذلك يجعل من فقه المعاملات يرسم خطوطاً عريضة تفتح المجال للحاجات الإنسانية من التطور ضمن إطار استيعاب الشريعة لهذه المتطلبات.

د. سالم الحوتي

> ضرورة الاهتمام بتدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات وتأسيس كليات خاصة به

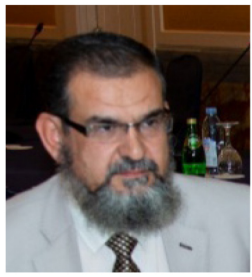

د. محمود سليم الشويات

الاقتصاد الوضعي .. والاقتصاد الإسلامي

الدكتور قيصر عبدالكريم الهيتي، أستاذ الدراسات الاقتصادية الإسلامية في كلية العلوم الإسلامية جامعة الأنبار في العراق، أشار إلى أحد أهم الإشكاليات التي تقف بوجه طلبة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) في الدراسات الشرعية عندما يدرسون الاقتصاد الإسلامي، وهي افتقارهم إلى أوليات ومبادئ علم الاقتصاد. الأمر الآخر هو ضرورة امتلاك طالب الدراسات العليا القدرة على التحليل الاقتصادي مع امتلاك الأساسيات للعلوم الشرعية، عندها سيكون قادراً على التشخيص والتحليل، ويضرب مثلاً على ذلك، بأن جميع كتب مبادئ علم الاقتصاد تكلمت عن العوامل المؤثرة في العرض والطلب لكنها لم تتطرق إلى قضية مهمة جداً (والتي لم يكتب عنها أحد حتى الآن بحسب علمي) وهي النصوص الشرعية المؤثرة في العرض والطلب على صعيد الكتاب والسنة – مع التقدير للجميع.

الدكتور محمود سليم الشويات، الأستاذ بكلية القانون الكويتية العالمية، انطلق من تجربته الشخصية، حيث يشير إلى أنه في أكثر من جامعة وجد أن المشكلة الأساسية تكمن في مسألة توطين قسم الاقتصاد الإسلامي أو المصارف الإسلامية، فإن كان التوطين لدى كلية الشريعة قطعاً ستكون مخرجات القسم أقرب إلى الجانب الشرعي على حساب الجانب الاقتصادي وبشكل كبير وملحوظ، وإن كان التوطين لدى كلية الاقتصاد فستكون مخرجات القسم أقرب إلى الجانب الاقتصادي على حساب الجانب الشرعي وبشكل كبير وملحوظ أيضاً. أما الدكتور إبراهيم عبداللطيف العبيدي، الباحث بإدارة البحوث بدائرة الشؤون الإسلامية بدبي)، فذكر أنه على الرغم من حاجة العلمين؛ كل منهما إلى الآخر، والمشتركات التي تجمع بينهما، إلا أن مواطن الاختلاف بينهما كثيرة ولا تنكر، فلكل علم منهما منهجه وطريقه ومصادره، ودعوى الجمع بينهما ليس بالأمر الهين، إلا ممن يسر الله تعالى عليه، فاستطاع الجمع بينهما، من خلال الدراسة الأكاديمية المنهجية المتدرجة؛ بدءاً من البكالوريوس وانتهاءً بالدكتوراه، كل على حدة.

ووجه الدكتور العبيدي الدعوة للتركيز على التخصص الأصيل؛ إن كان (فقهاً) أو (اقتصاداً) ثم نشرع من باب الاستئناس بالآخر، فليس كل من قرأ كتاباً أو عشرة من غير تخصصه، نُسب إليه، إن لم يسلكه في طريقه المعتاد ويقصد (التدرج في طلب العلم). وركز على أن من الحكمة ألا ندعي ما ليس نحن أهله، (فالمتشبع بما لم يعطَ، كلابس ثوبي زور) كما جاء في الحديث الصحيح، مشيراً إلى أنه ابن مدرسة الفقه؛ وإن كان مايزال في بداية الطريق.

الاجتهاد الفقهي

أما الدكتور صالح صالحي، أستاذ التعليم العالي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف١ في الجزائر، فقد تطرق إلى فقرتين، تناولت الأولى: مسألة منح شهادات في الاقتصاد الإسلامي، حيث أشار إلى أن لديهم تجربة مهمة في فتح تخصصات في الاقتصاد الإسلامي ووضع برامج متكاملة لها من حيث أساسها الاقتصادي وأرضيتها الضرورية في كل تخصص، وفي ذات الوقت لها محتواها التكويني المتخصص في المالية والاقتصاد الإسلامي، وقد تمكنوا من التواصل مع البنوك والمؤسسات المالية من خلال اتفاقيات تعاون في مجال المرافقة التكوينية والتدريب على مستوى تلك المؤسسات، وكانت النتائج مهمة.

وبخصوص علوم الفقه وعلوم الاقتصاد الإسلامي،

أشار إلى أن الفقه الإسلامي وغيره من العلوم الإسلامية كعلم أصول الفقه والمقاصد، ضرورية للباحث في الاقتصاد الإسلامي، إذ ينبغي عليه أن يكون على دراية واطلاع تام بالمسائل الفقهية المبحوث فيها، والاقتصاد الإسلامي ليس إعادة إنتاج الفقه، أو إعادة صياغة الاقتصاد الوضعي، فهناك مجال علمي واسع بتخصصاته البحثية النظرية والتطبيقية. ويقول: لقد أسهم الاقتصاد الإسلامي في إحياء الفقه وتطوره، وهناك مجالات جديدة حالياً للاجتهاد الفقهي أوجدها الاقتصاد الاسلامي، وبعض المصطلحات المرتبطة بفقه المعاملات الإسلامية بعد تطبيق عقودها العادية والمركبة في المصارف والمؤسسات المرتبطة بالاقتصاد الإسلامي، أصبحت عالمية، ولم تعد خاصة بالمسلمين وحدهم كالمضاربة والمرابحة والمشاركة والاستصناع والسلم والجعالة وغيرها.

الباحث أمجد أحمد القندولي، عضو هيئة تدريس بجامعة السيد محمد بن علي السنوسي، قسم الاقتصاد الإسلامي - ليبيا، تطرق إلى أن معظم الكتب والمؤلفات في الاقتصاد الإسلامي تركن إلى الجانب النظري، وتبتعد عن الجوانب التطبيقية في الاقتصاد الإسلامي، وهناك محاولات تطبيقية وهي في حقيقتها مجاراة للاقتصاد التقليدي أو مجاراة لأدوات التمويل التقليدية، الأمر الذي يحتم التوجيه في ابتكار نظريات تطبيقية خاصة بالاقتصاد الإسلامي، وكذلك يجب الدفع باتجاه ابتكار أدوات تمويلية جديدة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مشيراً إلى وجود كلية مستقلة للاقتصاد الإسلامي في بجامعة السنوسي، تضم أقسام الاقتصاد والإدارة والمحاسبة والمصارف.

التاريخ الاقتصادي الإسلامي

الدكتور أمين الإدريسي، أستاذ الاقتصاد بجامعة صلاح الدين في أربيل بالعراق، ذكر أن الاقتصاد الاسلامي لم يسهم فقط بتطوير الفقه الإسلامي من خلال جعل الفقهاء يراجعون الأحكام الفقهية في كثير من المسائل الاقتصادية المستجدة ليستنبطوا منها ما يعينهم على الحكم على شرعية الأنشطة الاقتصادية والمعاملات المالية، بل أسهم أيضاً في تطوير دراسات التاريخ الاقتصادي الإسلامي، ويضرب مثالاً بطالبة دكتوراه تكتب في تطور الفكر الاقتصادي الاسلامي الحديث، تحتم عليها الرجوع إلى التاريخ الاقتصادي الإسلامي لربط الفكر بالوقائع الاقتصادية.

واختتم الدكتور أسامة العاني النقاش بالقول إن المشكلة في حدود العلاقة ما بين علمي الفقه والاقتصاد الإسلامي ماتزال قائمة، على الرغم من التجارب الرائعة لبعض أقسام الاقتصاد الإسلامي في بلداننا العربية والإسلامية، مشيراً إلى أن الحلول المطروحة من خلال النقاش يمكن أن تتلخص في الآتي:

١- تأسيس أقسام الاقتصاد الإسلامي في كليات مستقلة للاقتصاد الإسلامي، كما هو الحال في عدد من البلدان العربية والإسلامية.

٢- توسم الذكاء والنجابة في الطالب المقبول في أقسام الاقتصاد الإسلامي.

٣- على مستوى الدراسات العليا، لابد من تواجد مشرفين اقتصاديين وشرعيين.

٤- العمل على رفع الدراسة في قسم الاقتصاد الإسلامي إلى خمس سنوات بعد الاتفاق مع هيئات الاعتماد، كما هو الحال في تخصصات الصيدلة أو العلوم الطبية أو غيرها، ويمنح المتخرج أولوية القبول بعد إنجاز الشروط المعتمدة في الدراسات العليا لأقسام الفقه والاقتصاد، على أن يتم التعاقد مسبقاً مع إدارات المصارف الإسلامية لضمان توطين هذه التخصصات.

د. صالح صالحي

"الكثير من الفقهاء قديماً وحديثاً برزوا في علوم الفقه والعلوم الاقتصادية"